جرائم الإبادة الجماعية في سياسات فرنسا الاستعمارية حيال الشعب الجزائري ١٩٤٥-١٩٦٢

أ.م.د فهد عباس سليمان
جامعة كركوك – كلية التربية للعلوم الانسانية

م.م أسماء عبدالكريم احمد
جامعة كركوك – كلية الآداب

تاريخ استلام البحث :١٨ / ١ / ٢٠١٧ تاريخ نشر البحث : ٢٠ / ٤ / ٢٠١٧

الملخص

تعد جرائم الإبادة الجماعية الماسة للجنس البشري من أشد الجرائم خطورة ضد البشر، إذ أنها تنطوي على مساس بحياة الأشخاص أو بحريتهم أو حقوقهم أو غير ذلك. وتشكل تلك الجرائم في مجملها ما يطلق عليه الجرائم الإنسانية. وبما أن الموضوع يتعلق بالجزائر، فقد وصف المؤرخون والكتاب من مختلف جنسياتهم الاستعمار الفرنسي في الجزائر بأبشع استعمار، الذي فاق بطشه وتجاوزات جرائمه كل الأعراف والقوانين الدولية، والغريب في الاستعمار الفرنسي هو سبق الإصرار والترصد للفعل الإجرامي في الجزائر أرضاً وشعباً. يتناول الموضوع جرائم الإبادة الجماعية التي اتبعتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر إبان احتلالها عام ١٨٣٠ والذي دام ما يقرب ١٣٠ عاماً، إذ نفذت السلطات الفرنسية خططاً إجرامية لإبادة الجزائريين، وعمدت الى استخدام كل الأدوات القمعية المتوفرة لديها، شملت كل فئات الشعب دون تمييز بين المدنيين العزل من أطفال ونساء وشيوخ. وارتكبت السلطات الفرنسية مئات المجازر الجماعية واستعانتها بعدة وسائل وقوانين عقابية تتعارض مع القوانين والأعراف الدولية أطلقت عليها اسم: القوانين الخاصة. ونظراً لتعدد الجرائم الفرنسية في الجزائر منذ احتلالها سنة ١٨٣٠، إلا أننا سنكتفي بالحديث عنها بدءاً من مجزرة الثامن من أيار ١٩٤٥ في مدينة اسطيف، التي تعد شاهداً حيّاً على جرائم فرنسا، وحتى حصول الجزائر على الاستقلال عام ١٩٦٢. ومن بينها القتل الجماعي للسكان، إلى النهب والسلب وسياسة الأرض المحروقة وحرب الإبادة. وانتهت تلك الجرائم بإجراء الفرنسيين تجارب نووية في الصحراء الجزائرية، والتي تم فيها استخدام الأسرى الجزائريين كحقل تجارب لهذا الغرض وما نتج عن تلك التجارب من آثار بيئية وصحية على الجزائريين الى يومنا هذا.

مفهوم الإبادة الجماعية:

تعددت المفاهيم حول معنى الإبادة الجماعية[١]. ويرى البعض أن جريمة الإبادة لا تعني بالضرورة تدميراً فورياً لأمة أو شعب، إلا إذا نُفذَ ذلك بقتل جماعي لجميع أبناء تلك الأمة، وإنما يراد بها خطة مسبقة لأعمال مختلفة تستهدف تدمير الدعائم لحياة مجموعات وطنية محددة، بهدف إبادتها والقضاء على كيانها السياسي والاجتماعي والثقافي ولغتها الأصلية[٢].

وفي عام ١٩٤٤، سعى محام يهودي بولندي يدعى "رافائيل ليمكين" (١٩٠٠-١٩٥٩) إلى وضع وصف دقيق لمفهوم الإبادة الجماعية. وقام بتشكيل مصطلح "الإبادة الجماعية (genocide)"عن طريق الجمع بين كلمة (geno-) اليونانية والتي تعني سلالة أو عرق أو قبيلة، مع كلمة (-cide) اللاتينية التي تعني القتل. وحينما كان يقوم بصياغة هذا المصطلح الجديد. كان رافائيل ليمكين يضع في اعتباره مفهوم

"وضع خطة منظمة تتألف من إجراءات مختلفة تهدف إلى تدمير الأساسيات الضرورية لحياة مجموعات قومية، بهدف إبادة المجموعات نفسها." وفي عام ١٩٤٥، وجهت المحكمة العسكرية الدولية في مدينة "نورمبرغ" بألمانيا الاتهامات إلى كبار القادة النازيين بارتكاب "جرائم ضد الإنسانية." وقد اشتملت الاتهامات على كلمة "الإبادة الجماعية"، ولكن ككلمة وصفية، وليست باعتبارها مصطلحاً قانونياً[٣].وعلى هذا الأساس تعني الإبادة الجماعية ارتكاب أي عمل من الأعمال الآتية بقصد الإبادة الكلية أو الجزئية، لجماعة ما على أساس القومية أو العرق أو الجنس أو الدين، مثل:

١- قتل أعضاء الجماعة .

٢- إلحاق الأذى الجسدي أو النفسي الخطير بأعضاء الجماعة .

٣- إلحاق الأضرار بالأوضاع المعيشية للجماعة بشكل متعمد بهدف التدمير الفعلي للجماعة كليًا أو جزئيًا .

٤- فرض إجراءات تهدف إلى منع المواليد داخل الجماعة .

٥- نقل الأطفال بالإكراه من جماعة إلى أخرى [٤].

وبما أن مفهوم الإبادة الجماعية تتضمن جميع الجرائم المرتكبة بحق الأفراد المدنيين العزل، فهي تنطبق من حيث الواقع على جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر على مدار ١٣٠ عاماً، والتي سنتناولها بشكل مفصل من حيث التسلسل الزمني للأحداث التاريخية.

نظرة تاريخية حول جرائم الإبادة الجماعية الفرنسية في الجزائر منذ احتلالها عام ١٨٣٠ حتى عام ١٩٤٥:

كان لموقع الجزائر الجغرافي وأهميته الإستراتيجية، فضلاً عن عوامل أخرى، من الأسباب المباشرة لإقدام فرنسا على احتلال الجزائر في تموز عام ١٨٣٠، وجاء ذلك الاحتلال انعكاساً للتنافس الاستعماري بين الدول الأوربية للسيطرة على العالم آنذاك[٥]، وقد مارس الفرنسيون شتى الأساليب التعسفية تجاه الجزائر وفي كافة المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية بهدف العمل على دمج وإلحاق الجزائر بفرنسا واحتواء الجزائر ثقافياً وصهره ضمن بوتقة الثقافة الفرنسية[٦]، فقد اعتبرت فرنسا الجزائر جزءاً من أراضيها منذ عام ١٨٣٤[٧].

نفذت السلطات الاستعمارية الفرنسية المدنية والعسكرية، طيلة فترة احتلالها للجزائر، مخططاً إجراميا لإبادة الجزائريين، وعمدت إلى استخدام كل الأدوات المتوفرة لديها، ولم تستثنِ في سياستها القمعية والعقابية أي أحد، بل وسعتها لتشمل من دون تمييز المدنيين العزل من أطفال ونساء وشيوخ[٨]. ولا نستطيع حصر كل الجرائم التي اقترفتها السلطات الفرنسية بحق الشعب الجزائري في هذا البحث، ولكننا سنكتفي في إبراز اهم تلك الجرائم.

بعد احتلال فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠ بادرت الى إتباع أبشع الأساليب في إخضاع الجزائريين، بطرق مروعة فمن التقتيل الجماعي للسكان، إلى النهب والسلب وتدنيس المقدسات، وقد أطلق احد الجنرالات الفرنسيين بيجو "Bugeaud"، سياسة الأرض المحروقة وحرب الإبادة على مشروعهم الهمجي والقائمة على إنهاء الوجود الجزائري بكل الطرق[٩]. وهذا ينسجم مع طروحات بعض علماء ومنظروا الاستعمار الفرنسي مثل بروسبير اونفونتان (B. Onventan) و ألكسي دو توكفيل (A. Tokfelt)، والأخير كان نائباً

في البرلمان الفرنسي، الذين دعوا الى تطبيق الحرب الشاملة ضد المقاومة الجزائرية وتدمير القبائل المتعاونة معها[١٠]. في ١٧ تشرين الثاني ١٨٣٠ قام الفرنسيون باقتحام منطقة البليدة، ولكن على إثر مقاومة سكانها صدرت الأوامر بتنفيذ مجزرة رهيبة ضد سكان المدينة ، إذ لم يُرحم فيها شيخ مسن ولا عجوز ولا امرأة ولا حتى الأطفال الرضع، ولقد تفنن الضابط روليز(Reillère) قائد الحامية في تنظيم هذه المذبحة بحيث حوّل المدينة إلى مقبرة في بضع ساعات،

وهم بكل تأكيد بضعة آلاف ذلك أن جنود روليز قد انتزعوا الحياة من كل نفس بشرية لم يسعفها الحظ من النجاة بجلدها والهروب إلى خارج المدينة وقد كانت مدينة البليدة في هذه الظروف تعتبر سكان العاصمة وضواحيها بمثابة ملجأ للأمن، حيث وفدت عليها أعداد كبيرة منهم، كما تعود حادثة أو وقائع هذه الجريمة على إثر الهجوم الذي نظمه المقاومون ضد الحامية الفرنسية بالمدينة وبعد انسحاب هؤلاء قامت القوات الفرنسية بالانتقام من السكان العزل الذين هم تحت رحمتها[١١]. وقد عبر أحد الجنرالات الفرنسيين المشاركين بالقول:"...أن مسالة العرب قبرت نهائيا، ولم يبقَ لهم سوى الموت أو الهجرة أو قبول الخدمة عند أسيادهم، هل يستيقظون قبل أن تطلق عليهم رصاصة الرحمة" [١٢]. ويعترف الكونت ديريسون هو الأخر في كتابه: مطاردة الإنسان فيقول :" إننا والحق يقال أتينا ببرميل مملوءة أذاناً غنمناها أزواجاً من الأسرى...". والسبب يعود الى أن قادة الاحتلال الفرنسي كانوا يشجعون الجنود ويعطوهم عشر فرنكات عن كل زوج من أذان الأهالي التي يحضرونها . ويستمر ديريسون في اعترافاته ويقول :" اقترفنا جرائم يذوب لوحشيتها الصخر، وكثيرا ما حكمنا بالإعدام... ونفذنا ذلك رميا بالرصاص"[١٣].وهناك اعترافات أخرى لضابط فرنسي آخر هو الجنرال فوري (Forey) قال:" انطلقت من ملياتة سبعة طوابير بهدف التخريب، واختطاف اكبر عدد ممكن من الأهالي، وعلى الأخص النساء والأطفال، لان الحاكم العام (الجنرال بيجو) كان يريد بإرسالهم إلى فرنسا أن يلقي الفزع في قلوب السكان، واختطفنا في هذه الحملة ما يزيد على ثلاثة ألاف من رؤوس الغنم، وأشعلنا النار في ما يزيد على عشرة من القرى الكبرى، وقطعنا واحرقنا أكثر من عشرة ألاف من أشجار الزيتون والتين وغيرها..." [١٤]. وأوضح ضابط آخر العقيد بان (Pein) يكرر نفس المشهد في مدينة الاغواط سنة ١٨٥٢ فيقول: " لقد كانت مذبحة شنيعة حقا، كانت المساكن والخيام التي في ساحة المدينة والشوارع والأزقة، والميادين، كانت كلها تغص بالجثث. إن الإحصائيات التي أقيمت بعد الاستيلاء على المدينة وحسب معلومات استقيناها من مصادر موثوقة، أكدت أن عدد القتلى من النساء والأطفال ٢٣٠٠ قتيل، أما عدد الجرحى فلا يكاد يذكر لسبب بسيط هو أن جنودنا كانوا يهجمون على المنازل ويقتلون كل من وجدوه بلا شفقة ولا رحمة..." [١٥]. يتضح من خلال ما تقدم أن مسألة تعامل السلطات الفرنسية مع الجزائريين خلال تلك الفترة تعتمد على الترهيب والقتل بهدف إخضاعهم من جهة، والعمل على إبادتهم جسدياً وثقافياً واجتماعياً. وهو ما أكده الضباط الفرنسيون كما أسلفنا سابقاً.

ونتيجة لكثرة أعمال القتل التي تبناها الفرنسيون تجاه الشعب الجزائري، فسنورد قسم من أعمال الإبادة التي ارتكبها الفرنسيون تجاه القبائل الجزائرية، فخلال الفترة التي اعقبت عام ١٨٣٠ جرت عمليات إبادة بحق القبائل. ومنها قبيلة العوفية بوادي الحراش في ٥ نيسان ١٨٣٢، إذ أقدم الجنرال دوروفيقو(Durofigo) والذي يعرف بأنه أشد الجنرالات وحشية تجاه الجزائريين، بإعطاء أمر بمحاصرة قبيلة العوفية المتمركزة في المنطقة الجنوبية من وادي الحراش وبعد إلقاء القبض على شيخها "الربيعية" وإعدامه دون محاكمة، ثم قتل

جميع أفرادها في مذبحة رهيبة والناس نيام، وعند عودتهم من هذه المذبحة كان الجنود يحملون القتلى في عربات ويرمونها في الطرقات لبث الرعب والخوف في قلوب الناس[١٦].

وفي عام ١٨٤٤ أقدمت القوات الفرنسية على ارتكاب مجزرة جديدة بحق قبيلة بني صبيح، إذ اصدر الضابط الفرنسي كافينياك أوامره الى جنوده بجمع كميات كبيرة من الحطب وتكديسها عند مدخل مغارة التي تم فيها ترحيل قبيلة بني صبيح إليها بكل ما تملك من متاع وحيوانات، وفي المساء أضرمت النار وأخذت جميع الاحتياطات حتى لا يتمكن أيا كان من الخروج حياً، وظلت تلك المغارة مغلقة وبداخلها جثث رجال ونساء وأطفال وقطعان الحيوانات[١٧]. في ٢٦ تشرين الثاني ١٨٤٩ شن الفرنسيون حملة عسكرية بقيادة الجنرال هيربيون في منطقة واحة الزعاطشة، رداً على المقاومة التي تلقوها من أهالي تلك المنطقة، وصدرت الأوامر بتوجيه القصف المدفعي على تلك المنطقة، الذي خلّف عدد كبير من القتلى من الأهالي، ولم يكتف الجنود الفرنسيون بذلك وإنما بادروا بتنفيذ أحكام الإعدام بحق أكثر من (١٥٠٠) شخص من الواحة على رأسها الشيخ بوزيان وتعليق رأسه على مقصلة، أمر بنصبها على باب معسكره، برفقة رأس ابنه ورأس الحاج موسى الدرقاوي، أحد شيوخ الطريقة الدرقاوية، نكاية وعبرة للثائرين، وقاموا بحرق أشجار النخيل وانعكس ذلك سلباً على السكان حيث انتشرت المجاعات والفقر بين السكان الناجين من هول المجزرة[١٨].

هذه النماذج المقدمة هي مجرد عينة من أنواع القهر والعذاب الذي ذاقه الشعب الجزائري على ايدي الاستعمار الفرنسي، فجرائم الإبادة التي ارتكبها الجنود الفرنسيون قبل وبعد منتصف القرن التاسع عشر، دليل ثابت على ما يحمله الفرنسيون من أفكار متمثلة في اتباع سياسة القتل والترويع والإبادة والتشريد بحق الشعب الجزائري، وهي ترقى الى جرائم الإبادة الجماعية المنظمة.

وخلال الفترة المحصورة بين عامي ١٩١٤- ١٩٣٩، تواصل مسلسل القتل والتشريد الذي مارسه الفرنسيون، وبسبب ظروف الحرب العالمية الأولى، فرض الفرنسيون قانون التجنيد الإجباري على الجزائريين منذ عام ١٩١٢، كون ان الفرنسيين كانوا يعدون الجزائر جزءاً من أراضيهم[١٩].

وتشير المصادر الى أنه تم تجنيد ما يقارب ١٧٧ ألف جزائري، قتل منهم ٥٦ ألف وجرح منهم ٨٢ ألف، استخدموا كدروع بشرية وفي حفر الخنادق لوقف زحف العدو. أما في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ تم تجنيد مايقارب ١٢٠ ألف جزائري في جبهات القتال وفي الأعمال الشاقة بالمناجم والمصانع وقتل منهم نصف العدد، وبلغ التجاهل إلى حد عدم التعويض لذويهم، والاكتفاء بتعويض الجنود اليهود من الجنسية الفرنسية في محكمة نورمبورغ عام ١٩٤٦ وهو ما يمثل قمة الاستهزاء بالجزائريين[٢٠].

والى جانب فرض التجنيد الإجباري على الجزائريين والاستخفاف بحياتهم، أتبع الفرنسيون سياسة التجويع والجهل في أوساط المجتمع الجزائري، فقد جاء في تقرير احد الأطباء الفرنسيين أثناء زيارته للجزائر في عام ١٩٤٥ ، والذي يدعى جورج توماس حيث قال: " كنت في الجزائر سنة ١٩٤٥ وقت المجاعة...عندما كان الآلاف يموتون جوعا ... كما شاهدت القمع ورأيت ٢٠٠ شخص يموتون من داء الملاريا في غرداية..." [٢١].

وعن تجهيل الجزائريين فقد عملت الآلة التدميرية على محاربة كل أنواع التعليم وقد نجحت في هذه السياسة إلى حد بعيد في القرن العشرين، حيث كانت ترمي هذه السياسة إلى فرنسة الشعب الجزائري ، وهو ما دلت عليه الإحصائيات، ففي سنة ١٩٤٤ بلغ عدد الأطفال الجزائريين في سن الدراسة بـ:١٢٥٠٠٠٠، ولم

تتح الفرصة إلا لـ: ١١٠٠٠ طفل، وقد بلغ عدد المسجلين في المدارس من الجزائريين سنة ١٩٤٥ من التعليم الابتدائي حتى العالي بما فيهم الحضانة. بينما بلغ عدد الأوربيين المتعلمين في الجزائر لنفس السنة ٢٤١٠٠٠[٢٢].

لقد هدف الفرنسيون من خلال سياستهم في محاربة التعليم للجزائريين هو غرس فكرة الجزائر فرنسية في أذهان الجزائريين، وذلك من خلال دروس الجغرافيا والتاريخ الرامية إلى دمج الجزائر ككتلة متوسطية تابعة للتراب الفرنسي جغرافياً وتاريخيا.ً

مجزرة الثامن من أيار ١٩٤٥ في مدينة اسطيف نموذجاً لجرائم الإبادة الجماعية:

مع مطلع سنة ١٩٤٠ عانت الساحة الجزائرية من فراغ سياسي واضح، فلم يكن للشعب الجزائري أي تنظيم سياسي يلتف من حوله للتعبير عن مطالبه و طموحاته، حيث تميزت هذه الفترة بغياب النشاط الحربي العلني للحركات السياسية الجزائرية بسبب القمع المتسلط ضد كل نشاط سياسي وطني، ومن جهة أخرى فإن التطورات الحاصلة على الصعيد الدولي كان لها بالغ الأثر في بعث الحماس الشعبي وتعميق الوعي الوطني وتعزيز الأمل في نفوس الجماهير الشعبية وذلك نتيجة للأحداث الكثيفة التي ارتبطت بهذه الفترة [٢٣]

فضلاً عن ذلك كان المد التحرري أحد مظاهرها الكبرى بفعل انكسار القوات الفرنسية أمام الألمان سنة ١٩٤٠ ، وانتشار دعاية قوات المحور الألمانية–الإيطالية (المعادية للوجود الفرنسي بشمال إفريقيا) وكذلك الإعلان عن الميثاق الأطلسي من طرف كل من الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل سنة ١٩٤٠، والذي نصت مادته الثالثة على حق تقرير المصير [٢٤]

بعد انتصار دول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية على دول المحور، ظن الجزائريون أن هذا الانتصار يحمل آثاراً ايجابية على تطورات الوضع الداخلي في الجزائر، فشهدت الساحة الجزائرية وعي سياسي تمثل في نضوج الحركة الوطنية، على أمل أن تعدل فرنسا عن سياستها السابقة.

يرى عدد من الباحثين أن هناك أسباباً عدة تقف وراء خروج الجزائريين في مظاهرات منددة بسياسات الاستعمار الفرنسي والتي قوبلت بردة فعل قوية من جانب الفرنسيين وهي: الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في الجزائر، بسبب قيام الفرنسيين بالاعتماد على خيرات الجزائر لتمويل وإعالة قواتها العسكرية، فضلاً عن الأمراض والأوبئة التي فتكت بأعداد كبيرة من الجزائريين، حتى وصف البعض أن أحداث ٨ أيار بأنها ثورة طعام[٢٥]. والسبب الآخر هو إصدار مرسوم ٧ آذار ١٩٤٤، الذي نص على التجنس والاندماج، والذي قوبل برفض واسع من قبل الجزائريين، واستغلت الحركة الوطنية ذلك المرسوم من أجل الضغط على الفرنسيين وبيان قوتها من خلال اندلاع المظاهرات المنددة بالسياسة الفرنسية[٢٦].

ولهذا وأثناء انشغال العالم في فرحة انتهاء الحرب والاحتفال بعيد العمال العالمي في ١ أيار ١٩٤٥، خرجت مظاهرات شعبية في مدينة اسطيف الجزائرية طالبت فرنسا بضرورة حصول الجزائر على الاستقلال التام، إلا إن الذي حصل أن اشتبك المتظاهرون الجزائريون مع المستوطنين الأوربيين، ونتج عن هذا الاشتباك مصرع عدد كبير من الجانبين، وتدخلت القوات الفرنسية الى جانب المستوطنين واتبعت الأساليب الوحشية في قمع تلك المظاهرات، وطبقت القوات الفرنسية في حملتها القمعية إستراتيجية العمليات الكاسحة،

فتم استخدام الطائرات بأمر من وزير الطيران الفرنسي تيون (Teyon) بضرب المدن والقرى وأقدمت الوحدات العسكرية البرية المشكلة من اللفيف الأجنبي والدرك والشرطة والمستوطنين، على استباحة قتل كل جزائري يصادفونه أمامهم وتدمير وحرق كل بيت مازال واقفا لم يسقط تحت نيران الطيران[٢٧]. وتوجه المتظاهرون نحو أحياء المستوطنين الذين اكتفوا بدورهم إلى ثكنة الدرك للاختباء، و حاولوا قصفها بقنابل يدوية مصنوعة محليا، لكن القنابل لم تنفجر و أثناء الهجوم على الثكنة أستشهد أحد المهاجمين وهو عبد الحميد رايس، و عند وصول خبر الإنتفاضة في المنطقة للسلطات العسكرية قامت وبإشراف من الجنرال دوفال (Duval) بإرسال قوات من الجنود و التي قدرت بحوالي 2000 إلى 3000 جندي مدعمة بالطائرات الإستكشافية والمقنبلة صبيحة التاسع من أيار ١٩٤٥، حيث عملت القوات الفرنسية منذ إجتياحها القرية على خلق مختلف الصور الوحشية، وزرع الرعب و الهلع في نفوس السكان، كل هذا كان من أجل القضاء على معنويات الثائرين بالمنطقة، نفس الشيء عرفته مناطق أخرى من سطيف كالعلمة و بوعنداس وعين الكبيرة وغيرها، غير أن حوادث ولاية سطيف تبقى أكثر دموية[٢٨].بات واضحاً أن القتل والتدمير والإعدام الجماعي وتدمير القرى والمدن بالإضافة إلى الاعتقالات وحملات النفي التي استمرت لمدة أسبوع، تبين النوايا الإجرامية مع سبق الإصرار والترصد للسلطات الفرنسية بالتخطيط المسبق لارتكاب المجزرة.أما عن التخريب والقتل والتدمير الذي مورس ضد الجزائريين، هو ما أوضحته المصادر المختلفة، فصحيفة "ستارز- اندرستربيرز" الأمريكية نشرت تقريراً في ٢٨ أيار ١٩٤٥ حيث ورد فيه مايلي: "... إن قاذفات القنابل الفرنسية قد حطمت قرى آهلة بالسكان بأكملها ... لقد طار الطيارون الفرنسيون حوالي ثلاثمائة مرة في اليوم الواحد مستعملين القاذفات الأمريكية الثقيلة والمتوسطة، حتى سويت القرى بالأرض... أثناء حملة دامت تسعة أيام..." [٢٩].

وبخصوص أعداد القتلى في هذه المجزرة وإن اختلفت الإحصائيات، فالتقديرات الجزائرية تشير إلى أن عدد الضحايا بلغ مابين ٤٥ ألف إلى ١٠٠ ألف قتيل، بالإضافة إلى ألاف الجرحى، بينما التقديرات الأجنبية المقربة من فرنسا ومنها الأمريكية تقدرها بين ٧ ألاف الى ١٨ ألف قتيل، وأكدت على انه أمام الاستخدام الواسع للطائرات والأسلحة الثقيلة والإعدام الجماعي ساهم في ارتفاع عدد القتلى[٣٠]. ولم تتوقف السلطات الفرنسية بارتكاب هذه المجزرة بل لجأت إلى اعتقال مايقارب ٢٤٠٠ جزائري والحكم على أكثر من ٦٤ شخص بالمؤبد والأعمال الشاقة، وعلى ٣٢٩ شخص بالأعمال الشاقة المؤقتة، إلى جانب حل الأحزاب السياسية واعتقال الزعماء السياسيين [٣١].

ان النتائج المتمخضة عن مجازر اسطيف فاقت كل التوقعات في ظرف وجيز جداً دلالة على بشاعة المجزرة وحقد الفرنسيين، فقد كانت نتائجها وخيمة على الجزائريين، إذ أن اعداد المشاركين في التظاهرات حسب المصادر الفرنسية بلغ ٥٠٠٠ متظاهر اغلبهم من العمال والبسطاء والفلاحين، بينما الوقائع تشير غير ذلك، فالمصادر الجزائرية تؤكد أن عدد المشاركين كان أكبر من ذلك بكثير، اعتماداً على أن عدد سكان مدينة اسطيف يبلغ حوالي مليون نسمة، وأن عدد ضحايا المجزرة تجاوز (٤٥) ألف شخص، بسبب إقدام القوات الفرنسية على إشاعة جو من الإرهاب من خلال القتل والتعذيب ومداهمة القرى التابعة لمدينة اسطيف وهي (خراطة، قالمة، قسنطينة، الخروب، القل، سكيكدة، عزابة، الحروش، عنابة، سوق أهراس، عين البيضاء، لبواقي، خنشلة، باتنة، بسكرة، بجاية، وادي زناتي، الطاهير، جيجل، سوق الإثنين، الميلية، إسمندو،شلغوم

واد أميزور، الثنية، تيزي وزو، تيزي نباشر، تبسة، بوقاعة، بن عزيز، العلمة، واد عمار، كاف لحمر، الأربعاء، بني مجالا، أفتيس، تشودة، و التي تبعد بضع كيلومترات على بن عزيز) [٣٢].

يتبين لنا من خلال النظر الى الحصيلة النهائية للمجزرة بحق الجزائريين، مدى عظمة الحقد الاستعماري الفرنسي تجاه الشعب الجزائري ومدى الرغبة في إنهاء وجوده عن طريق الإبادة الجماعية ودليل ذلك كيفية تعامل الفرنسيين مع أحداث الثامن من أيار عام ١٩٤٥.

أساليب السياسة الفرنسية في قمع الثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢:

إزاء السياسة الفرنسية القمعية الأخيرة تجاه الشعب الجزائري، تأكد للحركة الوطنية أن النضال السياسي في إطار القوانين الاستعمارية أمر لا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق استقلال الجزائر وبادرت إلى تبني فكرة الكفاح المسلح، ومن ثم الأعداد لخوض المعركة ضد الاستعمار الفرنسي.ولسنا هنا في معرض الحديث عن الاستعدادات التي تبناها قادة الحركة الوطنية في الجزائر للقيام بالثورة ضد القوانين والإجراءات الفرنسية الداعية الى بقاء الجزائر تابعة إدارياً لفرنسا، وإنما سيرتكز الحديث حول الأساليب التي اتخذها الفرنسيون لقمع الثورة الجزائرية من خلال القتل والسجن والسلب والنهب وإتباع سياسة الأرض المحروقة. ففي خضم الصراع الدائر بين أقطاب الحركة الوطنية حول الزعامة، أعلنت اللجنة الثورية للوحدة والعمل انطلاقة الثورة الجزائرية في ١ تشرين الثاني ١٩٥٤[٣٣]، وبعد أن انضمت معظم الفصائل الوطنية تحول اسمها الى جبهة التحرير الوطني الجزائري، كما انضم الى الجبهة الأحزاب السياسية جميعها ماعدا مصالي الحاج وجماعته، الذين عمدوا الى تأسيس حركة مستقلة بإسم الحركة الوطنية الجزائرية، والتي قوبلت باستياء كبير في الجزائر[٣٤]، وبسبب الانتصارات التي حققتها الثورة الجزائرية، فقد دفع ذلك السلطات الفرنسية الى اتخاذ موقف حاسم إزاء تلك الانتصارات، فقد أعلن رئيس الحكومة الفرنسية منديس فرانس[٣٥] (حزيران ١٩٥٤- شباط ١٩٥٥) (M. France) في ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٤ أن بلاده ستستخدم القوة ولا تفكر في التفاوض مع الوطنيين الجزائريين ولن يسمح بفصل الجزائر عن فرنسا[٣٦]. وأصدرت السلطات الفرنسية قراراً تضمن إعلان حالة الطوارئ في الجزائر في نيسان عام ١٩٥٥، وشرعت باتخاذ إجراءات واسعة تمثلت بفرض الإقامة الجبرية على المواطنين والقيام بحملات الدهم والاعتقال وملاحقة عناصر الحركة الوطنية[٣٧]. فيما أوضح هنري بورجو، عضو مجلس الشيوخ الفرنسي، أنه ينبغي:" دفن التمرد أينما يولد، وينبغي البحث عن زعماء العصابات وإلحاق الهزيمة بهم وأن هؤلاء الزعماء معروفون ومنظمتهم ينبغي أن تمحى من الخريطة" [٣٨]. وفي يوم ٥ تشرين الثاني ١٩٥٤ أعلن وزير الداخلية الفرنسية فرانسوا متيران (Metran)، أمام لجنة الشؤون الداخلية بالبرلمان الفرنسي: " بأنه لا مجال لأي شيء سوى الحرب " ثم أضاف قائلاً " :إن الجزائر هي فرنسا وهذه الأخيرة لا يمكن أن تعترف بأية سلطة غير سلطتها"[٣٩]. يتضح مما سبق أن ردة فعل الفرنسيين يتمثل باستخدام كل أساليب البطش والقتل للقضاء على الثورة الجزائرية، وتنفيذاً لتوجيهات القادة الفرنسيين قام الجنرال شاريير(Shareer)، قائد القوات الفرنسية في الجزائر، بتوجيه حملة عسكرية

قوامها(٧٠)ألف جندي وضابط، إلى منطقة الأوراس لدفن التمرد أين يولد. وقد أشرف على هذه العمليات العسكرية قائد ناحية قسنطينة الجنرال سبيلمان (Spillmann) الذي وعد بسحق المتمردين في وقت قصير جداً، وبالفعل فقد قام الجيش الفرنسي بتقتيل أبناء منطقة الأوراس بعد عمليات تمشيط دقيقة، وقد أعطى هذا الجنرال تعليمات لجنوده بعدم اعتقال أي متمرد يقع في أيديهم بل ينبغي قتله لأن الجيش لا يريد فتح سجون (للمتمردين)، وعليه فإن التصفية الجسدية لكل (متمرد) هي الأسلوب الفعال لردع السكان ومنعهم من تقديم أي دعم أو مساعدة للثوار [٤٠]. واستمر الفرنسيون في تطبيق الإجراءات التعسفية والانتقامية للقضاء على الثورة، ففي ٣ نيسان ١٩٥٥ أعلنت السلطات الفرنسية حالة الطوارئ في كل أراضي الجزائر، الذي يعطي الحق لقوات الشرطة والأمن اعتقال أي شخص في أي وقت دون الحصول على موافقة الجهات القضائية، وإقامة مناطق أمنية لاعتقال المواطنين وإبعادهم عن ديارهم بقصد عزل الثوار، وإنشاء جهاز للشرطة الريفية المتنقلة وتحديد إقامة الأشخاص وعدم السماح لهم إلا بعد الحصول على إذن من السلطات الأمنية، وفي ٢٣ نيسان ١٩٥٥ صدرت الأوامر بتشكيل محاكم عسكرية لمحاكمة من يتعاون أو يدعم الثوار[٤١].إن إعلان السلطات الفرنسية في الجزائر مهد الطريق في نقل الصلاحيات من الجهات القضائية والإدارية الي الجيش، الذي أصبح بدوره صاحب السلطة الفعلية في البلاد، وفتح المجال للجنرالات العسكريين في إشاعة جو الإرهاب والقتل وتهجير المواطنين بقصد القضاء على الثورة الجزائرية.في ٢٦ أيلول ١٩٥٥ ، قام الحاكم العام للجزائر الجنرال "سوستيل " بمحاولة يائسة لإنشاء مناطق محروسة من طرف الجنود لتجميع سكان الريف، أطلق عليهم إسم " أقسام العمل المتخصص" (S.A.S)، وخصص لهذه المناطق الأمنية 1400ضابط في المخابرات بقصد جمع المعلومات عن الثورة وعزل السكان عن الثائرين. وتتكون هذه المراكز الأمنية التي يبلغ عددها 400 مركز، من 1500 إلى 20.000 شخص[٤٢]، وتسعى في الظاهر إلى توفير التعليم والغذاء والعمل للسكان المعزولين عن الثوار .لكن هذا المشروع باء بالفشل لأن تلك المراكز كانت عبارة عن سجون لا يخرج منها أي شخص إلا برخصة من السلطات العسكرية .ولم يقبل بالبقاء فيها سوى الصبيان والنساء والشيوخ الذين ليس في إمكانهم الالتحاق بالثوار في الجبال[٤٣].

أسهمت الإجراءات التي اتبعتها السلطات الفرنسية في الجزائر الى إشاعة جو من الترهيب والقتل والتشريد وعزل الشعب الجزائري، واستكمالاً لتلك الإجراءات أقدمت الحكومة الفرنسية برئاسة غي موليه(G. Mulleh) عام ١٩٥٦ على إقامة الأسلاك الشائكة المكهربة على الحدود المغربية – الجزائرية والحدود التونسية – الجزائرية وزرع الألغام، بقصد منع الثوار من الحصول على السلاح من الخارج، وأطلق على هذا الإجراء بخط موريس، نسبة الى وزير الدفاع الفرنسي اندريه موريس. وبدا واضحاً أن تلك الخطوط الكهربائية قد تسببت في هلاك وقتل عدد كبير من المواطنين الجزائريين وبضمنهم الثوار، بحيث وصل عدد القتلى الى ٦ آلاف جزائري خلال شهور[٤٤]. والى جانب ذلك عمدت السلطات الفرنسية الى ارتكاب جرائم أخرى أكثر بشاعة تمثلت في إجلاء السكان من كل المناطق الغربية من الحدود التونسية وراء خط موريس من البحر الى مشارف الصحراء وجعل تلك المناطق محرمة للسكن أو العبور إلا على الجيش الفرنسي. وتشير الإحصائيات الى أن عدد الذين تم إجلائهم من تلك المناطق بلغ(٧٠) ألف مواطن في مدة قصيرة جداً وسط جو من الإرهاب وسياسة الأرض المحروقة فضلاً عن التصفيات الجسدية التي كان يمارسها الجنود الفرنسيون بحق المواطنين أثناء ذلك[٤٥]. نفذت السلطات الاستعمارية الفرنسية المدنية والعسكرية، إبان الاحتلال عامة،

وخلال الثورة التحريرية خاصة ، مخططاً إجرامياً لإبادة الجزائريين، عمدت فيه إلى استخدام كل الإجراءات الممكنة والمتوفرة لديها لإضعاف الثورة والنيل من معنويات الثوار ، ولم تستثنى في سياستها القمعية والعقابية أحد، حتى المدنيين العزل من أطفال ونساء وشيوخ، ولعل أبشع تلك الوسائل التعذيب، بأنواعه الجسدي والمعنوي، الذين عرفهما الشعب الجزائري طيلة المدة الممتدة بين عامي ١٩٥٤-١٩٦٢. في ٦ حزيران ١٩٥٦ كتب ضابط فرنسي رسالة إلى أحد أصدقائه الضباط في فرنسا، يصف فيها الأساليب المتبعة في التعذيب بالقول:" لم يصبني ملل في الحياة مثلما أصابني في الجزائر، أن الألمان النازيين في وحشيتهم القاسية ليسوا إلا أطفالاً صغاراً أمامنا... فقد رأيت بعيني رجال المكتب الثاني لجنود المظلات الذي كان يعذب الجزائريين طوال اليوم بأبشع الوسائل لإرغامهم على الكلام، وذلك بوضع ماسورة في فم الشخص تحت ضغط الماء حتى يخرج الماء من جميع منافذ الجسم، والأيدي مكتوفة وراء الظهر، ثم يعلق من رأسه حتى تخرج المفاصل من مواضعها، فحينذاك ينهال عليه الجنود ضرباً لا هوادة فيه ولا رحمة، وإن لم يقر بشيء يرضيهم، يقومون بصعقه بالكهرباء في رأسه ورجليه حتى يكاد يموت..." [٤٦].

اتبعت فرنسا أساليب متعددة في التعذيب، وهو ما أشارت إليه صحيفة الاكسبريس الفرنسية في عددها الصادر في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٦ بالقول:" يبدو أن المغالاة في التنكيل لم تكن في يوم أفضع مما هي الآن في الجزائر ، فمنذ عام أصبح التعذيب بالكهرباء والغطس في الماء أمراً طبيعياً، اعتادت عليه السلطات البوليسية في قسنطينة، وهو ضد كل من يشتبه في أمره، وتحوم حوله أية ريبة، سيأتي اليوم الذي ستصل فيه مثل هذه الأعمال البربرية الآخذة في الاتساع إلى كل الأسماع ، وعندها تكون فضيحة كبرى لفرنسا أمام الرأي العام العالمي"[٤٧]. وأعترف الجنرال جاك ماسو(J. Massu)، الذي كان قائداً للفرقة العاشرة للمظليين، بأن التعذيب في الجزائر خلال الحرب ، كان أمراً مشاعاً ، حيث صرح في صحيفة " لوموند " الفرنسية في عددها الصادر في تشرين الثاني عام ٢٠٠٠، أن الجيش الفرنسي مارس التعذيب وهو شخصياً يتأسف كثيراً أنه أسندت له تلك المهمة، فقد وجد نفسه يقوم بمهام وصلاحيات البوليس في ولاية الجزائر ، وهو يتأسف كثيراً للقيام بهذه المهمة التي كان من الواجب القيام بها نظراً لعدم وجود العدد الكافي من الشرطة ، كما عبر عن استيائه لارتباط إسمه بالتعذيب ، الأمر الذي كان صعباً بالنسبة إليه وهو الذي كان على حد قوله، يسعى خلال وجوده لعمل الخير والعمل الإنساني في هذا البلد[٤٨]. فيما اعترف أحد الضباط المظليين الفرنسيين المدعو بيير لولييت، أنه شخصياً دفن ما يقارب ٣٠٠ شخص ماتوا تحت التعذيب في إحدى الحدائق، ويشير أيضاً أنهم رموا أشخاصاً في البحر وهم أحياء بعد أن تم نقلهم في طائرات هيلو كوبتر[٤٩]. كان التعذيب في الجزائر شاملاً ومهيكلاً ، له نظاماً قائماً بذاته ، بأسسه ومناهجه وأصوله، إذ أنشأت القيادة العسكرية في الجزائر مدارس لتعليم أساليب التعذيب وفنونه، وكان يمارس من قبل أجهزة مهمة وهي: الجهاز العملياتي للحماية وكان يرمز إليه سرياً بـ (D.O.P)، ومركز الاستخبارات والعمل (C.R.A) ومركز التنسيق بين الجيوش (C.C.I)، وكانت تمارس هذه الأجهزة أشد أنواع التعذيب بحق المعتقلين من قبل القوات الفرنسية[٥٠]، وهدف الفرنسيون من خلال هذه الأجهزة هو الحصول على معلومات تتعلق بالأمور الجنائية أو السياسية أو العسكرية أو غيرها من الأمور والدليل على حد قولهم على ذلك، قول أحد الجنرالات الفرنسيين المدعو أوساريس بخصوص التعذيب، أنه عند قيامه بعملية الاستنطاق لا يهمه سوى الحصول على المعلومات بأي

ثمن فحياة الإنسان عنده لا قيمة لها، وأن ممارسة التعذيب بحق المتعقلين تكون مفيدة لإنقاذ أرواح البشرية، على حد تعبيره [٥١].

وهذه شهادة مصور الجيش الفرنسي خلال تلك المدة (مارك غرانقير)، الذي كان مرافقاً لفرقة المشاة الفرنسية في مناطق عين ترزين وسوق أهراس شرقي الجزائر، ويذكر:" لقد لمست نبرة الاحتقار والازدراء لدى الضباط الفرنسيين حيال السكان وخاصة النساء واللائي كن ضحية خطاب عنصري غير معقول، وكنت شاهداً على هذا الخطاب...وأن هناك استعداداً لإبادة الجميع، لأن من كانوا أمامهم يعتبرونهم حيوانات لا آدميين، وكنت شاهداً على أن الكثير من الجزائريين قتلوا بالرصاص وتم تصويرهم وموس التعذيب بشتى الوسائل والأساليب الجهنمية"[٥٢].أما الوسائل المستخدمة في التعذيب فهي كثيرة، منها الكهرباء وهي الأكثر استخداماً من قبل الجيش والأمن الفرنسيين، عن طريق ربط سلكين كهربائيين في أحد أعضاء الشخص المعذب ويتم بعدها إطلاق الشرارة الكهربائية، وقسم آخر يتم وضعه في حوض ماء ويوضع سلك كهربائي فيه ويمرر التيار الكهربائي، وهي أشد الطرق وحشية في التعذيب[٥٣]، أما الطريقة الأخرى المستخدمة في التعذيب فهي الماء، إذ يرغم المعذب على ابتلاع كميات كبيرة من الماء عن طريق الفم حتى تنتفخ البطن تماماً وذلك باستعمال القمع أو الأنبوب ، وتتمثل هذه الطريقة كما يلي : يوضع القمع في الفم ويصب فيه الماء حتى تنتفخ البطن بشكل غير عادي، وإذا قاوم المعذب ورفض ابتلاع الماء يقوم المعذبون بسد منخريه، وبعد لحظات يستسلم حتى لا يموت اختناقاً، فيجري الماء الى بطنه دون ان يعترضه حاجز، وبعد أن تنتفخ البطن تماماً يقوم أحد المعذبين بالقفز برجليه على بطن المعذب ليخرج الماء من كل فتحة في الجسم من الفم والأذن و فتحة الشرج[٥٤]. وهناك طرق أخرى استخدمت في التعذيب منها الكي بالنار وربط المعذب بسلسلة حديدية والخنق وتعريض المعذب للكلاب الوحشية المدربة وإغراؤها بالضحية بقصد انتزاع الاعترافات فضلاً عن الانتقام من الشعب الجزائري، ووسائل أخرى لا مجال لذكرها[٥٥]. أما أهم المناطق التي كانت مورست فيها عمليات الاعتقال والتعذيب، وذلك بموجب قانون الطوارئ الذي طبقته السلطات الفرنسية في الجزائر في مطلع آذار ١٩٥٥، منها معتقل قصر الطير في ولاية اسطيف، وكان يمارس فيه أشد أنواع التعذيب بحق الثوار الجزائريين المعتقلين، ومعتقل الجرف شرق مدينة المسيلة فضلاً عن سجن بربروس في العاصمة الجزائر ويُعرف أيضاً بأسم سجن سركاجي، وهو أشهر السجون في الجزائر إذ قامت السلطات الفرنسية باحتجاز وتعذيب عدد كبير من أعضاء الحركة الوطنية وقيادات جبهة التحرير الوطني الجزائرية،

وتقدر المصادر أن عدد المعتقلين منذ اندلاع الثورة الجزائرية بلغ ٤٠ ألف معتقل، وأن عدد الذين صدر بحقهم أحكاماً بالإعدام وأخرى قاسية بلغ ٤٠ ألف شخصاً[٥٦]. وهناك أمثلة وشهادات حيّة عديدة من الرجال والنساء الجزائريين الذين خضعوا للتعذيب، وسنذكر قسماً منها، ومنهم الشيخ العربي بن مهيدي، الذي يعد أحد الوجوه البارزة للثورة الجزائرية وأحد المؤسسين للجنة الثورية للوحدة والعمل عام ١٩٥١، إذ القي القبض عليه في ٤ اذار ١٩٥٧، وتعرض الى أشد أنواع التعذيب ما يقارب تسعة أيام حتى وفاته بسبب التعذيب الوحشي[٥٧]، فضلاً عن لبرق محمد بن سليمان من ولاية الاغواط، الذي القي القبض عليه في آذار عام ١٩٥٧، بتهمة التجسس لصالح جبهة التحرير الجزائرية واقتيد الى معتقل سيدي مخلوف، تعرض الى صعق بالكهرباء في المناطق الحساسة من جسمه ، وكذلك الحال ينطبق على الشيخ سي العيد محمدي، من شيوخ الطريقة التيجانية، الذي ألقي القبض عليه في كانون الاول عام ١٩٦١، بتهمة صلته بالثورة الجزائرية

وتقديم الدعم للثوار، وقد أخضع للتعذيب مدة شهرين مع اثنين من رفاقه وهما الحاج مصباح بكاكرة والحاج عمر شطرونة، إذ تعرضا للتعذيب بشرب الماء بكميات كبيرة والصعق بالكهرباء عن طريق إمرار سلك كهربائي بأحد أصابع قدمه ويمر بأعضائه التناسلية ويلصق بأذنيه [٥٨].

لم يكن الرجال هم وحدهم الضحايا لجرائم الجيش الفرنسي في الجزائر، بل شمل فئات أخرى من المجتمع الجزائري لا سيما النساء، اللواتي تعرضن لأبشع أنواع التعذيب وأخطرهن هو ممارسة الاغتصاب بحقهن، ومن بين النساء الجزائريات هي المناضلة جميلة بوحيرد، التي تعد واحدة من بين الجزائريات التي شاركن في الثورة الجزائرية، وبسبب نشاطها ودورها في مقاومة الاحتلال الفرنسي فقد كانت على قائمة المطلوبين للسلطات الفرنسية، وسرعان ما تم إلقاء القبض عليها في ٩ نيسان ١٩٥٧[٥٩]، وتعرضت الى التعذيب، فكان الصعق بالكهرباء لمدة ثلاثة أيام متتالية، عن طريق ربط سلك كهربائي يتصل بأجهزتها التناسلية مما تسبب في حدوث نزيف استمر لمدة خمسة عشر يوماً[٦٠]، إلا إنها لم تعترف للفرنسيين عن زملاؤها في الثورة الجزائرية ونجت من الموت، وأحيلت الى المحاكمة وصدر بحقها حكماً بالإعدام في ١٦ تموز ١٩٥٧، إلا أنه خفف الى السجن المؤبد في ١١ نيسان ١٩٥٨، وبقيت في السجن لمدة ثلاث سنوات حتى تم الإفراج عنها بعد توقيع معاهد ايفيان عام ١٩٦٢[٦١]. وتذكر جميلة بعد الإفراج عنها أنها تعرضت إلى أشد أنواع التعذيب وقالت :

" إن الذين عذبوني هكذا لا يحق لهم إذلال المخلوق البشري كما فعلوا جسدياً على شخصي أنا، وأخلاقياً على أنفسهم"[٦٢]. وهناك المواطنة خيرة، التي اقتيدت في شهر آب ١٩٥٩، وكانت تبلغ من العمر ١٥ عاماً، تعرضت للاغتصاب من قبل الجنود الفرنسيين تحت إشراف كل من الجنرال (شال) والجنرال (بيجار) [٦٣]. وتعرضت جميلة قلاقل، التي كانت تبلغ من العمر ٢٠ عاماً، هي الأخرى للضرب المبرح والاغتصاب وبعدها قام المستجوبون بربط سلك كهربائي يتصل بأجهزتها التناسلية وأذنيها وقدميها ثم يقومون بإمرار التيار الكهربائي إليها، وهناك المواطنة زوليخة بوكادوم التي تعرضت هي الأخرى للتعذيب، إذ تم فصلها عن طفلها البالغ ٩ أشهر من عمره واقتيدت الى أحد مراكز الحبس وتعرضت للضرب المبرح وفقدت جميع أسنانها وكسر فكها[٦٤]. واستمراراً لمسلسل المجازر التي ارتكبتها السلطات الفرنسية في الجزائر، ولأجل العمل على أحداث توتر بين تونس والجزائر، قامت ٢٥ طائرة فرنسية نوع (B26) الأمريكية الصنع، بقصف جوي على منطقة ساقية سيدي يوسف الواقعة على الحدود التونسية[٦٥]، إذ خلّف القصف وقوع ما يقارب ٧٥ قتيلاً و ٨٦ جريحاً، أغلبهم من النساء والأطفال، بحجة مطاردة الثوار الجزائريين، على اعتبار أن تونس كانت تمد المساعدة لهؤلاء الثوار ضد فرنسا[٦٦]. يتضح أن إقدام الفرنسيين على إتباع تلك الإجراءات القمعية ما هي إلا وسيلة من وسائل الحرب النفسية والجسدية المتبعة ضد المواطنين الجزائريين، وهي ترقى الى مستوى جرائم الحرب والإبادة الجماعية والمساس بحقوق الإنسان وإنهاء وجوده.

جرائم التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية ١٩٦٠-١٩٦٢:

على الرغم من كل جرائم الإبادة والقتل والتعذيب التي مارستها فرنسا ضد الشعب الجزائري طيلة فترة الاحتلال، إلا أنها لم تقلع عن جرائمها هذه ضد الشعب الجزائري حتى في آخر أيامها بالجزائر، ومنها التجارب النووية التي أجرتها فرنسا في الأراضي الجزائرية، والتي تضاف الى سجل جرائم الإبادة الجماعية التي قامت

بها في الجزائر. ما أن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى بدأت فرنسا العمل على إحياء المشروع النووي، ففي ١٣ كانون الثاني ١٩٤٦ تم إنشاء هيئة عُرفت بمحافظة الطاقة النووية لدراسة البحوث النووية الفرنسية برئاسة الجنرال فرنسيس بيران (F. Perrin)، وأعلنت الحكومة الفرنسية في بادئ الأمر أن أبحاثها النووية موجهة لأغراض سلمية محضة،

لكن الأوضاع الاقتصادية في فرنسا لم تسمح بتحقيق نتائج في ميدان البحث النووي، فضلاً عن عوامل أخرى منها الخسائر التي تكبدتها أثناء الثورة الجزائرية وعدم حصولها على دعم الغرب سياسياً وعسكرياً قوياً، مما دفعها الى اتخاذها قراراً للبدء في إجراء التجارب النووية في نيسان ١٩٥٨، للدفاع عن أمنها الاستراتيجي بعيداً عن مجالها الإقليمي، والتي بدأت بشكل فعلي في ١٣ شباط ١٩٦٠ بمنطقة رقان الصحراوية الواقعة في الجنوب الغربي من الجزائر[٦٧]، والتي تم فيها استخدام (٤٢) من الأسرى الجزائريين كـ(فئران تجارب)، والتي لقيت ردود أفعال دولية وداخلية متباينة، منها موقف جبهة التحرير الوطني و التي عبرت من خلاله بأن هذا التفجير النووي الذي أقدمت عليه فرنسا يعد جريمة ضد الإنسانية [٦٨]. وبلغ عدد تلك التجارب السطحية ١٧ تجربة نووية بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٢. ورغم علم فرنسا بأن منطقة رقان وإقليم توات تعتبر منطقة حيوية وهامة، الا أنها أقدمت على هذه المغامرة رغم الانتقادات الدولية لها بعدم إجراء التجارب النووية، مدعيةً بأنها مجرد تجارب في مناطق بعيدة وخالية من السكان وأنه أجريت في مناطق قاحلة. وفي١ نيسان ١٩٦٠ أجرت فرنسا التجربة الثانية في منطقة رقان تحت اسم اليربوع الأبيض، والثالثة في ٧ كانون الأول ١٩٦٠ تحت اسم اليربوع الأحمر، والرابعة في ٢٥ نيسان ١٩٦١ تحت اسم اليربوع الأخضر، واليربوع حيوان بري يعيش في الصحراء، في حين أن الألوان الثلاثة المستخدمة ترمز الى ألوان العلم الفرنسي[٦٩] . وفضلاً عن ذلك فقد أجرت فرنسا تجارب نووية في جبل (إن إيكر)، الذي يمتاز بصلابة صخوره، وسميت بالتجارب الباطنية وعددها ١٣ تجربة نووية خلال المدة ١٩٦١-١٩٦٦، وأنجزت داخل الجبل مخترقةً إياه من عدة جهات، وتفاوتت طاقتها التفجيرية ووصلت الى مسافات بعيدة داخل الأرض، محدثةً اهتزازات زلزالية في منطقة تاظروك جنوبي الجزائر على بعد ٢٠٠ كلم عن موقع الانفجار[٧٠]. إذ استخدمت فرنسا في التفجيرات النووية الأولى رؤوس البلوتونيوم في المركز الصحراوي للتجارب العسكرية، كما أجرت فرنسا تجربة أخرى في جبل تاويرت تان افيلا، نسبة الى الجبل الجرانتيني الصلب ضمن جبال الهوقار جنوب الجزائر، ويسكن بقربه حوالي ٣٠ ألف نسمة، وتقع على ارتفاع ١٠٠٠ م عن مستوى سطح البحر[٧١]. وبما أن الموضوع يتعلق باستخدام الأسرى الجزائريين كحقل تجارب لعملياتها النووية، فقد نأت فرنسا بنفسها عن حقوق هؤلاء الأسرى، معتبرة أن الجزائر جزء من أراضيها ولا ينطبق مواطنيها أي صفة قانونية.

ونتيجة لتمتع عناصر جبهة التحرير الوطني الذين وقعوا في أسر السلطات الاستعمارية بمركز الأسرى في مفهوم اتفاقية جنيف للأسرى لعام ١٩٤٩ كما تم بيانه، نصت اتفاقية جنيف لحماية الأسرى لعام ١٩٤٩ على نظام حماية خاص بهذه الفئة من الأسرى .إذ جاء في المادة 13 منها على أنه:" يجب أن يعامل أسرى الحرب في جميع الأوقات معاملة إنسانية" ، ذلك أن عملية تثبيت الأسرى بدعائم وتعريضهم المباشر للإشعاع تعتبر معاملة غير إنسانية، وفى ذلك خرق للبند 13 من هذه الاتفاقية. وأضافت نفس المادة 13 أنه: " لا يجب تعريض صحة الأسرى للخطر كما لا يجب استعمالهم لإجراء تجارب طبية وعلمية." وهو الخرق الثاني

الذي أقدمت عليه السلطات الاستعمارية حين استعملت هؤلاء الأسرى للقيام بتجارب طبية وعلمية لقياس مدى تأثير الإشعاع على صحة الإنسان، وأيضا مدى فاعلية هذا السلاح الفتاك ضد الإنسان(٧٢).

وتشير المصادر الى أن ما حدث في الصحراء الجزائرية ليست تجارب نووية فحسب، وإنما هي كارثة نووية حقيقية، وأن التجربة الأولى كانت بقوة تفجيرية تساوي (٣) أضعاف قنبلة هيروشيما، التي أسقطتها الطائرات الأمريكية عام ١٩٤٥، وأن شدة العصف النووي وصل الى مسافات شاسعة جداً من الصحراء الجزائرية، ونتج عن تلك الكارثة وقوع إصابات سرطانية بعيدة عن مراكز الإشعاع، لا سيما في جبال تمنراست ومنها جبل (إن إيكر)، إذ شوهدت كتل كبيرة من الصخور المذابة(٧٣). نفذت فرنسا بين سنة ١٩٦٠ و ١٩٦٦ أكثر من ٢٠ تفجيراً نووياً على الأراضي الجزائرية، وما يزيد عن ٤٠ تجربة نووية وهذا حسب تصريح العسكريين والخبراء الفرنسيين أنفسهم. وهذا ينم عن استغلال بشع من طرف المستعمر الفرنسي للأرواح البشرية التي استعملتها كفئران تجارب بهدف معرفة مدى تأثير الإشعاعات النووية على الجنس البشري، وفي هذا السياق، تشير المصادر الى اقتياد (١٥٠) أسيراً جزائرياً كانوا متواجدين بكل من سجن سيدي بلعباس ومعسكر بوسويه في منطقة الغرب الجزائري، وبشهادة العسكري الذي نقلهم إلى رقان وقال عنه لم يقم بإعادتهم إلى السجون التي أخرجوا منها أول مرة(٧٤). خلفت جرائم التجارب النووية التي قامت بها فرنسا بصحراء الجزائر عواقب وخيمة على سكان المنطقة ونشاطها البيئي، لا زالت آثارها حتى الآن بادية. ولم تتخذ فرنسا الاحتياطات اللازمة للقيام بتجاربها النووية، كما أن العديد منها باءت بالفشل، ما أدى إلى تفاقم الخسائر الناجمة عنها، حيث لقي المئات حتفهم فوراً، منهم ١٩٥ جنديًّا فرنسيًّا قائمًا على التجربة. وتعرض مئات الآلاف من السكان الجزائريين للإشعاعات النووية التي خلفتها التجربة، التي تتطلب للسلامة ابتعاد المواطنين عن نقطة الانفجار بـ٧٠٠ كم كما يحددها المختصون. وبسبب النفايات النووية التي خلفها الفرنسيون في الجزائر، فقد كان لها أثاراً سيئة على السكان، فبعد رحيل الكتيبة الثانية الفرنسية من القاعدة العسكرية في ٣٠ آذار ١٩٦٤ وقيام الجنود بدفن العتاد والأبراج الذي استعمل في التجربة النووية في منطقة حموديا، تسارع الناس الى أخذ المخلفات الحديدية والنحاسية وقيام الناس بالحفر في الرمال الملوثة بالإشعاعات لاستخراج الكثير من تلك المعدات الملوثة، والتي كانت قريبة جداً من سطح الأرض، مما أنعكس ذلك بشكل سلبي على تعرض هؤلاء الى الإشعاع والأمراض الخطيرة(٧٥).

وعليه أن الجرائم التي ارتكبها الفرنسيون بحق الشعب الجزائري من قتل جماعي واعتقالات وسلب للأملاك، لا تقارن بحجم الكارثة النووية التي خلفتها فرنسا في الصحراء الجزائرية لإغراض عسكرية تهدف الي تمرين قواتها على خوض حرب نووية أو في إطار سباق التسلح أو لإغراض علمية جعلت من سكان المنطقة فئران تجارب يتم التعرف من خلالهم على مدى التأثيرات الإشعاعية على الإنسان، من خلال القلادات التي وضعت في رقبة كل فرد و حيوان تحمل سلسلة مرقمة(٧٦).

بعد فترة من التجارب النووية سجل الأطباء الجزائريون في المناطق التي تعرضت لإشعاع نووي انتشار حالات سرطان الجلد، وإصابات الأعين(٧٧)، مع العديد من الحالات المسجلة للعمى بين سكان المنطقة رقان، وعدد كبير من الإجهاض والنزيف عند النساء وحتى الحيوانات، كما ارتفع عدد الوفيات عند النساء الحوامل وكذا عدد الأطفال المشوهين، بالإضافة إلى زيادة حالات العقم(٧٨).

وهنا يمكن القول أن تمادي فرنسا في تعاملها السيء مع الشعب الجزائري إنما ينم على اللامبالاة والتجاهل التام لحقوق الإنسان في الجزائر، وأفعالها تنم أيضاً عن الفكر الاستعماري في إبادة الشعب الجزائري. وأن الحكومات الفرنسية المتعاقبة تتحمل الجزء الأكبر مما وقع من جرائم الإبادة الجماعية في الجزائر، وهذا لا يعفي الجنرالات العسكريين من مسؤولياتهم الكبرى في هذا الموضوع، على اعتبار كانوا أنهم قادة ميدانيون في الأحداث التي وقعت في الجزائر.

الخلاصة

تشير المعطيات الواردة في البحث الى جملة من الاستنتاجات:

١- بما أن مفهوم الإبادة الجماعية تعني القيام بخطة مسبقة لأعمال مختلفة تستهدف تدمير الدعائم لحياة مجموعات وطنية محددة، بهدف إبادتها والقضاء على كيانها السياسي والاجتماعي والثقافي ولغتها الأصلية، فقد تنطبق الإجراءات والأساليب التي اتبعتها فرنسا في الجزائر على مدار ١٣٠ عاماً، وفق مفهوم جرائم الإبادة الجماعية.

٢- اعتماد السياسة الاستعمارية الفرنسية على حجج وأسباب لتبرير سياستها الابادية، من حيث التهجير وجلب المستوطنين لإحلالهم في المدن الجزائرية، وهي سياسة تعرف بالاستيطان الاحلالي.

٣- إن الإبادة الجماعية هي جزء من أنواع الجرائم الفرنسية المرتكبة بحق الشعب الجزائري، إذ لم تقتصر على إبادة العنصر البشري، وإنما تعدى ذلك الى إبادة الاقتصاد الجزائري من خلال مصادرة الأموال والاستحواذ على الأراضي الزراعية، فضلاً عن القضاء على الهوية الثقافية للشعب الجزائري.

٤- لقد بينت القوانين الدولية خطورة جرائم الإبادة الجماعية على المجتمع الدولي باعتبارها من أخطر الجرائم وحشية ضد الإنسانية، لذلك سعت كل الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات المنعقدة بين الدول الى وضع حد لهذه الجرائم من خلال إصدار عدد من القوانين التي تعاقب مرتكبي تلك الجرائم. وأكبر مثال على ذلك هو جرائم التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وما خلفته من أثار صحية ونفسية واجتماعية في نفوس الجزائريين، الذين يسعون الى الحصول على قانون دولي يجرم فرنسا وأعمالها الإجرامية بحق المدنيين العزل.

الملاحق

ملحق ذو الرقم (١)

صور لبعض ضحايا مجزرة ٨ أيار ١٩٤٥

المصدر: وزناجي، المصدر السابق، ص١٢٠ .

ملحـــق

ذو الرقم (٢) صور حول التجارب النووية الفرنسية في صحراء الجزائر

صورة لجبل إن أيكر(من اليمين) وجبل تاويرت

(من اليسار) التي نفذت فرنسا فيهما تجارب نووية

المصدر: ينظر الموقع: www.djelfa.info

صورة لضحايا مجزرة ساقية سيدي يوسف على الحدود مع تونس في ٨ شباط ١٩٥٨.

المصدر: مجلة الجيش الجزائرية، ع(٥٧١)، شباط ٢٠١١، ص٥٤.

ملحق ذو الرقم (٣)

جدول يبين عدد المحاكمات وعدد الذين صدرت بحقهم أحكام الإعدام خلال المدة ١٩٥٥-١٩٦٢

السنوات	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
المحاكمات	٥٦	٥٣	١٨٦	٢٢٦	١٤٨	١٣٨	٨١	٤١
المحكوم عليهم	-	-	-	٩٩٧	٧٥٦	٦١٣	٣٦٤	٩٩
الاعدام	-	-	-	١٥٢	١٠٧	١٢٠	١٢٠	٨

المصدر: العماري، المصدر السابق، ص٤٨.

ملحق ذو الرقم (٤)

جدول يبين انواع التجارب النووية السطحية التي نفذتها فرنسا بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ وقوة تلك التفجيرات مقدرة بالكيلو طن.

المصدر: استعمال الأسلحة المحرمة دولياً طيلة العهد الاستعماري الفرنسي في الجزائر،الأسلحة النووية نموذجاً، إعداد: عمار جفال وآخرون، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر ١٩٥٤، الجزائر، د.ت، ص ٥٨.

التفجير النووي	التاريخ	خط الطول N	خط العرض W	وضع التفجير	الطاقة مقدرة بـ kt كيلو طن
اليربوع الأزرق	13/02/1960	26°18'42"	0°03'26"	برج ارتفاع 100م	40-60
اليربوع الأبيض	1/04/1960	26°09'58"	0°06'09"	على سطح الأرض	اقل من 10
اليربوع الأحمر	27/12/1960	26°21'13"	0°07'25"	برج 50 متر	اقل من 10
اليربوع الأخضر	25/142/1961	26°19'18"	0°04'24"	برج 50 متر	اقل من 10

ملحق ذو الرقم(٥)

جدول يبين التفجيرات النووية الباطنية التي نفذتها فرنسا خلال المدة ١٩٦١-١٩٦٦

الترتيب	اسم التجربة	الموقع	نوعية القذف	الاهداف	القوة(ك.طن)	التاريخ
05	أغات	إبن إبكر	نفق	عسكرية	20>	1961/11/07
06	بيريل/زمرة مصري	//	//	//	20<	1962/05/01
07	إيمرود/زمرة	//	//	//	10	1963/03/18
08	أميتيست/جمز	//	//	//	20>	1963/03/30
09	روبي/ياقوت أحمر	//	//	//	68/52	1963/10/20
10	أوبال/عين الهر	//	//	"علمية"	3,7	1964/02/14
11	توباز/ياقوت أصفر	//	//	//	20>	1964/06/15
12	تورکواز/فيروز	//	//	//	20>	1964/11/28
13	سافير/ياقوت أزرق	//	//	"علمية"	127/117	1965/02/27
14	جاد/بشب	//	//	//	20>	1965/05/30
15	كوغيندون/قرند	//	//	//	20>	1965/10/01
16	تورمالين/سيركهربائي	//	//	//	10	1965/12/01
17	قرونا/بجادي	//	//	"علمية"	13	1966/02/16

المصدر: التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، دراسات وبحوث وشهادات، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر ١٩٥٤، الجزائر، ٢٠٠٠، ص٤٠.

الهوامش:

(١)عبد الواحد محمد الفار، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها، دار النهضة العربية، (مصر، ١٩٨٩)، ص١٩٦.

(٢) هناء اسماعيل، " المسؤولية الجنائية عن جريمة الإبادة الجماعية"، مجلة رسالة الحقوق، ع(١)، كلية القانون، جامعة كربلاء، ٢٠١٤، ص ٢٠٥.

(٣) عوينة سميرة، جريمة الإبادة الجماعية في الاجتهاد القضائي الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، ٢٠١٣، ص ٢٥.

(٤) بوجردة مخلوف، الإبادة في القانون الدولي لحقوق الانسان، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري،الجزائر، ٢٠١٢، ص ص ٥٣-٦٣.

(٥) عبدالرحمن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، دار الثقافة للنشر،ط٤ ،(بيروت، ١٩٨٠)، ص٣٢٨.

(٦) أبوالقاسم سعد الله، " الجزائر والحملة الفرنسية ١٨٣٠، علاقات الجزائر بدول أوربا وقوتها البحرية وكيف تم استعمارها"، مجلة تاريخ العرب والعالم ، ع (٦) ، السنة(١)، بيروت ،نيسان ،١٩٧٩،ص ص٣٠-٣٣.

(٧) شوقي الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، (القاهرة، ١٩٧٦)، ص٢٥٧.

(٨) عبد المجيد عمراني، النخبة الفرنسية والثورة الجزائرية، مطبعة دار الشهاب، (باتنة، د.ت)، ص ١٢٤.

(٩) يحيى بوعزيز، "مظاهر المقاومة وروادها في الشرق القسنطيني ضد الاستعمار الفرنسي "، مجلة تاريخ العرب والعالم،العدد (٢٣)،السنة(٢)،بيروت، أيلول، ١٩٨٠، ص٧١.

(١٠) مصطفى عبيد، " جرائم التنظير والممارسة في الفكر الاستعماري الفرنسي بالجزائر، بروبسبير أونفونتان وألكسي دو طوكفيل أنموذجاً" ، مجلة البحوث التاريخية، ع(١)، جامعة محمد بوضياف، اذار ٢٠١٧، ص٨.

(١١) جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، (الجزائر،٢٠٠٩)،ص١٢٩

(١٢) محمد علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة ، ، ط١، المطبعة التعاونية، (الجزائر، ١٩٦٥)، ج١،ص ١٠.

(١٣) السعيد بورنان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر١٨٣٠-١٩٦٢ ،رواد المقاومة الوطنية في القرن ١٩، ط٢، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، (الجزائر،٢٠٠٤)، ص ص ٢٤-٢٥.

(١٤) المصدر نفسه، ص٢٥.

(١٥) بورنان، المصدر السابق، ص.٣٠.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(١٧) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية،ج١، المؤسسة الوطنية للكتاب، (الجزائر، ١٩٨٦)، ص ١٦٣.

(١٨) بورنان، المرجع السابق ص. ٢١

(١٩) فرونسوا مسبيرو: سانت أرنو أو الشرف الضائع، ترجمة: مسعود حاج مسعود، مراجعة: احمد بكلي، دار القصبة، (الجزائر، ٢٠٠٧)، ص٢٢٢.

(٢٠) قريري سليمان، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٤٠-١٩٥٤، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، ٢٠١١، ص ٧٩.

(٢١) الزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني، المؤسسة الوطنية للكتاب، (الجزائر، ١٩٨٩)، ص٣٣.

(٢٢)عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، ط٢، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (الجزائر ،١٩٧٩)، ص . ١٢

(٢٣) نصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وافاق، الجزائر،٢٠٠٨، ص١٣٢.

(٢٤) أمقران الحسي، عبد الحفيظ، مذكرات من مسيرة النضال و الجهاد .ط1، الجزائر ، ١٩٩٧ ص ص ٢١-٢٢.

(٢٥) منصور وزناجي، مجازر ٨ ماي ١٩٤٥، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر ١٩٥٤، الجزائر، ١٩٨٠، ص٢٣.

(٢٦) عميراوي أحميدة، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط٢، الجزائر، ٢٠٠٤، ص١٤٨.

(٢٧) رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (الجزائر ،١٩٧٥)، ص . ١٢٦

(٢٨) وزناجي، المصدر السابق، ص٢٨.

(٢٩) سعد الله، المصدر السابق، ص٢٥٢.

(٣٠) عبد الرحمن بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر ١٩٣٦-١٩٤٥، ج٢، المؤسسة الوطنية للكتاب، (الجزائر،١٩٨)، ص٣٥٥.

(٣١) أبو القاسم سعد الله، الموجز في تاريخ الجزائر، ج٢، المؤسسة الوطنية للكتاب، (الجزائر، ١٩٨٦)، ص ٩٧ ؛ العقون، المصدر السابق، ص ٣٥٥.

(٣٢) علي تابليت، من جرائم الإحتلال الفرنسي في الجزائر: مذابح ٨ ماي ١٩٤٥، مجلة الذاكرة، العدد الثاني، ١٩٩٥ ، ص ص٦٤-٦٥.

(٣٣) بوعزيز، المصدر السابق، ص٣٠٥ ؛ آمال شلي، التنظيم العسكري للثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة العقيد الحاج لخضر، الجزائر،٢٠٠٦، ص ٣٥٧.

(٣٤) فهد عباس سليمان السبعاوي، " موقف سوريا من الثورة الجزائرية ١٩٤٥-١٩٦٢" ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد (٨)،ع(٢)، جامعة كركوك، ٢٠١٣، ص ٥.

(٣٥) سياسي فرنسي ولد عام ١٩٠٧، وانتخب نائباً في الجمعية الوطنية الفرنسية عام ١٩٣٢، وشغل منصب وزير للاقتصاد في أيلول ١٩٤٤، وترأس الحكومة الفرنسية خلال المدة (حزيران ١٩٥٤- شباط ١٩٥٥). ينظر: أكرم عبد علي، " الجمهورية الفرنسية الرابعة وموقف حكومة غي موليه إزاء القضية الجزائرية من خلال الصحافة الفرنسية عام ١٩٥٦"، مجلة التربية والعلم، ع(٣)، مج(١٨)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠١١، ص ٩٥.

(٣٦) عمار بوحوش،" ردود فعل السلطات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة على قيام ثورة أول نوفمبر ١٩٥٤"، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ع(١)، الجزائر، ١٩٩٤، ص٤١٦.

(37) Jason Michael Norton, the French – Algerian War, Counterinsurgency: A Comparison, A thesis presented to the Faculty of the U.S. Army Command and General Staff College, University of Maryland ,1992, p.36.

(٣٨) عمار بوحش، " رد فعل السلطات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة على قيام ثورة أول نوفمبر ١٩٥٤"، مجلة العلوم والسياسية والعلاقات الدولية، ع(٩)، جامعة الجزائر، ١٩٩٤، ص ٤١٦.

(٣٩) المصدر نفسه، ص٤١٧.

(٤٠) مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر 1954 ، دار البعث(قسنطينة ، 1983)، ص88 - 89.

(٤١) بوحوش، رد فعل السلطات الفرنسية...، ص٤٢٢.

(٤٢) محمد الميلي، فرانز فانون والثورة الجزائرية، بيروت، ٢٠٠٠ ، ص ٧٧.

(٤٣) بلقاسم، المصدر السابق، ص٩٥.

(٤٤) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر ١٩٤٢-١٩٩٢، (الجزائر، ٢٠٠٠)، ج٢، ص ص ١٨٠-١٨١.

(٤٥) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط١، (الجزائر، ١٩٨٤)، ص٣٢١.

(٤٦) وفاء كاظم ماضي، " الممارسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، جميلة بوحيرد انموذجاً" ، مجلة العلوم الانسانية، ع(١)، جامعة بابل، د.ت، ص ١٦٣.

(٤٧) نقلاً عن الفضيل الورتلاني ، " الجزائر الثائرة " ، عين مليلة ، الجزائر ، د ت، ص ١٠٩.

(٤٨) نوال العماري، التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء الثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الوادي،الجزائر، ٢٠١٢، ص١٧.

(٤٩) أوساريس، شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة ١٩٥٧-١٩٥٩، ترجمة: مصطفى فرحات، الجزائر، ٢٠٠٨، ص٥.

(٥٠) سعدي بزيان ، جرائم فرنسا في الجزائر ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر، ٢٠٠٩ ، ص ٥٦.

(٥١) بن إبراهيم جميلة، إستراتيجية ديغول وأساليبه القمعية للقضاء على الثورة الجزائرية ١٩٥٨-١٩٦٢، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر في بسكرة، ٢٠١٣، ص ص ٦٦-٦٨.

(٥٢) نور الدين مقدر، " جرائم التعذيب الاستعماري خلال ثورة التحرير الجزائرية والقوانين الدولية"، مجلة البحوث التاريخية، ع(١)، جامعة محمد بوضياف، آذار ٢٠١٧، ص٦٨.

(٥٣) العماري، المصدر السابق، ص٢٦.

(٥٤) بوعلام نجادي، الجلادون ١٨٣٠-١٩٦٢، ترجمة: محمد المعراجي، الجزائر، ٢٠٠٧ ،ص١٤٨.

(٥٥) لمزيد من التفاصيل عن وسائل التعذيب التي استخدمها الفرنسيون في الجزائر ينظر: العماري، المصدر السابق، ص ٣٣ ومابعدها.

(٥٦) محمد مجاود، سياسة التعذيب الاستعمارية إبان الثورة التحريرية وتداعياتها الخطيرة، الجزائر،٢٠٠٦، ص ص ١٠٨-١١٠.

(٥٧) أوساريس، المصدر السابق، ص ص ١٣٢-١٣٣.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ص١٥٢-١٥٥.

(٥٩) جورج أرنو و جاك فيرجس، دفاعاً عن جميلة، بطلة العرب في الجزائر، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٨، ص٨.

(٦٠) ماضي، المصدر السابق، ص١٦٨.

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٦٩.

(٦٢) أرنو و فيرجس، المصدر السابق، ص١٠.

(٦٣) بزيان، المصدر السابق، ص٧٢.

(٦٤) العماري، المصدر السابق، ص ص ٦٩-٧١.

(٦٥) عبدالمجيد عمراني، جون بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ت، ص٩٢.

(٦٦) سعد الله، المصدر السابق، ص ٩٤.

(٦٧) استعمال الأسلحة المحرمة دولياً طيلة العهد الاستعماري الفرنسي في الجزائر،الأسلحة النووية نموذجاً، إعداد: عمار جفال وآخرون، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر ١٩٥٤، الجزائر، د.ت، ص ص ٢٩-٣٣.

(٦٨) عبد الكاظم العبودي، يرابيع رقان ، جرائم فرنسا النووية فى الصحراء الجزائرية , (الجزائر، ٢٠٠٠) ، ص ١٤٥.

(٦٩) التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، دراسات وبحوث وشهادات، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر ١٩٥٤، الجزائر، ٢٠٠٠، ص ص ٤٥-٤٦.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ص ٨٦-٨٧.

(٧١) استعمال الأسلحة المحرمة دولياً طيلة العهد الاستعماري الفرنسي في الجزائر،المصدر السابق، ص ص ٥٨.

(٧٢) صباح مريوة، جرائم الحرب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، التجربة النووية الفرنسية في ١٣ شباط ١٩٦٠، بحث منشور في أعمال الملتقى الدولي الخامس حول (حرب التحرير الجزائرية والقانون الدولي الإنساني)، في جامعة حسيبة بن علي، كلية القانونية والإدارية، خلال يومي ٩_١٠ تشرين الثاني ٢٠١٠، ص٧.

(٧٣) العبودي، المصدر السابق، ص١٤٩.

(٧٤) صحيفة الوسط البحرينية، ع(٢٧٣٢)، ٢٨ شباط ٢٠١٠.

(٧٥) استعمال الأسلحة المحرمة دولياً طيلة العهد الاستعماري الفرنسي في الجزائر،المصدر السابق، ص ٦٢.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٧٧) ملف التجارب النووية الفرنسية، الضحايا والجمعيات يطالبون باستمرار العدالة والحقيقة؟ ، مجلة الجيش، ع(٥٩٥)، وزارة الدفاع الجزائرية، ١٣ شباط، ٢٠١٣، ص٢٠.

(٧٨) شهادة عسكري فرنسي ميشال دوسوبري، كنت أمام الجبل عند وقوع الانفجار، مقالة متاحة على الموقع:

http://www.sasapost.com/neclear_tets_in_algerie

The Genocide crimes in the French colonial policies towards the Algerian people 1945-1962

Abstract

The crimes of genocide that touch the human beings are regarded one of the most dangerous crimes against human beings. They involve the lives of man, freedom and rights. Those crimes compose what we call human crimes.

This subject deals with genocide crimes which had been done by the French colonial authorities in Algeria during its occupation to Algeria in 1830 which lasted to 130 years. The French authorities did a criminal plans to genocide the Algerians and they used all the possible opperssine procedures. This included all the groups of people without differentiating civilians, children, old people and women. The French authorities committed hundreds of massacres and used different means and punishing laws which object the laws and international laws and traditions, they called them, special laws.

For the multiple French crimes in Algeria in 1830 and their infinite number, but we are going to talk about some of them. One of them is the mass killing of people, stealing and looting and the genocide. The French did nuclear tests in the Algerian desert, they used the Algerian prisoners as a field of test for that purpose. Those tests yielded a health and environmental consequences till this day.